

السياسة الوطنية لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وأدواتها

National Policy for Territorial Planning and Sustainable Development and its Tools

د- بن نملة صليحة¹

جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة

s.bennemla @univ-alger.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025-05-25

تاريخ الاستلام: 2025-05-01

ملخص:

يستند موضوع تهيئة الإقليم إلى الخطة الحضرية الوطنية، التي أعدها مركزان وطنيان للبحوث والدراسات بالتعاون مع مركز أبحاث فرنسي. وتشمل مبادئها الأساسية النزاهة، والمشاركة الفعالة لجميع الجهات المعنية، واللامركزية الإدارية، ورفض وتفادي احتكار جميع المبادرات والمسؤوليات من قبل إدارة لامركزية واحدة. تتضمن الخطة قرارات ملموسة تتعلق بالتخطيط والتنظيم طويلي الأمد للتراب الوطني للفترة 2010-2025. وتتناول الخطة الديموغرافيا، والموارد الطبيعية، والإنتاج، والبنية التحتية، والبيئة. كما توفر إطاراً توجيهياً لتوزيع مشاريع التنمية وتحديد مواقعها. لذا، فهي أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التخطيط الحضري، وبالتالي تدمج بالضرورة الأهداف المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية..

الكلمات المفتاحية: التنمية، الإقليم، التهيئة، العمران، الاستدامة

Abstract:

This law is based on the National Urban Plan, prepared by two national research and studies centers in collaboration with French research center. Its fundamental principles include integrity, the effective participation of all stakeholders, administrative decentralization, and the rejection and avoidance of the monopolization of all initiatives and responsibilities by a single decentralized administration. The plan includes concrete decisions related to long-term planning and organization of the national territory for the period 2010-2025. The plan

¹ بن نملة صليحة

addresses demographics, natural resources, production, infrastructure, and the environment. It also provides a guiding framework for the distribution and location of development projects. It is therefore a strategic tool for implementing urban planning principles and therefore necessarily integrates specific objectives for economic and social development.

Keywords: development, territory, planning, urbanism, sustainability.

المقدمة:

أصبحت قضية التنمية المستدامة محور اهتمام عالمي في السنوات الأخيرة، اقتصاديًا واجتماعيًا. وأصبحت مفهومًا عالميًا متبنيًا على نطاق واسع في معظم الدول المتقدمة والنامية، بما فيها الجزائر. وقد سعت الجزائر إلى دمج مفهوم التنمية المستدامة في مشاريعها التنموية من خلال خطط التنمية الوطنية والولائية والبلدية، بهدف تحسين الظروف الاجتماعية.

منذ حصولها على الاستقلال، وضعت الجزائر آليات مختلفة لتنمية الاقتصاد الوطني والمحلي، لضمان التنمية العامة والمستوى الاقتصادي المتوازن. ومن أشهر هذه الآليات خطط التنمية البلدية وخطط التنمية القطاعية على المستوى المحلي. وقد تم استكمال هذه السياسات بأدوات وبرامج مالية ذات صلة مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج النمو الاقتصادي، وبرنامج الهضبة، وبرنامج التجهيز، والتي رافقت الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة في بداية الألفية الثالثة.

تخطيط المدن والقرى وهنا تأخذ الكلمة معنى التحديد الجغرافي للطرق والمباني والمصانع وشبكة المواصلات. اذ يجب تحديد الأهداف ووضع الخطوط العريضة للخطة واستكمال البيانات الناقصة ومراجعتها، لا بد من نشرها على الشعب بكل التفاصيل الرئيسية حتى تتاح الفرصة لجميع الأفراد لمناقشتها، كما يجب إيضاح الطرق والوسائل التي يمكن بمقتضاها تنفيذ الخطة حتى تأتي ملاحظات المعنيين بأمور الخطة من أفراد الشعب دقيقة. يجب تحديد الأهداف ووضع الخطوط العريضة للخطة واستكمال البيانات الناقصة ومراجعتها، لا بد من نشرها على



الشعب بكل التفاصيل الرئيسية حتى تتاح الفرصة لجميع الأفراد لمناقشتها، كما يجب إيضاح الطرق والوسائل التي يمكن بمقتضاها تنفيذ الخطة حتى تأتي ملاحظات المعنيين بأمور الخطة من أفراد الشعب دقيقة.

المنهج المتبع هو المنهج التحليلي والوصفي لأنه الأنسب لهذا النوع من البحوث، تحليل المعطيات للوصول الى النتائج.

الإشكالية التي تطرح في هذا السياق ماهي السياسة الجزائرية المتبعة من أجل تهيئة الإقليم في اطار تحقيق التنمية المستدامة؟

الإجابة تكون وفق محورين:

يتناول الجزء الأول من الخطة المكونة من محورين: محتوى التنمية المستدامة؟ أما المحور الثاني، فيتناول سياسة التخطيط الإقليمي في الجزائر ومستقبلها.

المحور الأول: طبيعة التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة يبعث على الكثير من الارتباك، لذا يتم تعريف هذا بشكل خاص بطريقة تقييدية، مثل "شكل جديد من التكنولوجيا البيئية" أو "الحفاظ على التوازن الديموغرافي". ولهذا السبب، قامت الدول الصناعية التي من خلال التطوير بتزويدها بالتنمية المستدامة كمبدأ تنظيمي مركزي. للحفاظ على النظام الذي يدعم الحياة، وضمان بيئة صحية وتعزيز الرخاء، من الضروري اتباع نهج متعدد الأشكال. لقد ساعد التطوير على جذب الاهتمام إلى المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. وعليه سوف نتطرق الى مفهوم التنمية المستدامة من جهة و أهداف التنمية المستدامة والمؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع (قاسم، 2007، صفحة 19).

إن الجزائر اليوم تسعى جاهدة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة قصد الخروج من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفت خلال السنوات الفارطة، هذه التنمية التي لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل، ومن القاعدة نحو المركز، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها مثلما أنها تتم في إطارها (حسين، 1996، صفحة 35).

على الرغم من أن التنمية المستدامة تُعتبر مفهومًا قديمًا، إلا أن المصطلح نفسه حديث العهد نسبيًا. وقد عرّفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، برئاسة رئيس الوزراء النرويجي السابق برونو تيلاند، هذا المصطلح لأول مرة في تقريرها الصادر في أبريل/نيسان 1987. وجاء ذلك ردًا على سلسلة من الكوارث البيئية التي أثرت على العالم منذ اجتماعها الأول في أكتوبر 1982، والتي نتجت جميعها عن سوء إدارة البيئة والتنمية. وعُرف التقرير التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". ومنذ ذلك الحين، أصبح مصطلح التنمية المستدامة مستخدمًا على نطاق واسع في سياسات التنمية (طلبة، 2006، صفحة 447)، وبرز هذا المفهوم في قمة ريو دي جانيرو عام 1992 في البرازيل.

ومع ذلك، لم يكتسب هذا المفهوم شعبيةً وجاذبيةً إلا مؤخرًا كفلسفةٍ مهمةٍ ومبدأً توجيهيًا للتنمية الاقتصادية والإدارة البيئية. (شاهين، 2000، صفحة 05)

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة



تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، بآلياتها ومضامينها:

أ- الأهداف الاجتماعية:

1. تحسين نوعية حياة السكان، مع التركيز على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة.

2. إدارة النظم الطبيعية ومحتوياتها على أساس حياة الإنسان، وتطبيق معايير لحماية جودة البيئة، وحماية الطبيعة وتنميتها.

3. التكيف المستمر والمناسب لاحتياجات وأولويات المجتمع، بما يتناسب مع إمكانياته، وبما يعزز التنمية الاقتصادية ويسيطر على جميع المشاكل البيئية، على سبيل المثال: ب- دعم وتوسيع نطاق التعليم والتدريب المهني والتعليم العام على جميع المستويات، وتوفير الفرص التعليمية والثقافية لجميع الفئات (ابراهيم، 2006، صفحة 221).

4. يُعد استقرار النمو السكاني أمراً بالغ الأهمية، ليس فقط لأن النمو السريع يُثقل كاهل الموارد الطبيعية وقدرات الحكومة.

ب- الأهداف الاقتصادية: (عطية، 2000، صفحة 11)

11. الاستخدام الرشيد للموارد وتقييمها. تفترض التنمية أن الموارد محدودة، وبالتالي تمنع نضوبها.

2. ضمان النمو التكنولوجي والاقتصادي الذي يحافظ على رأس المال الطبيعي.

3. ربط التقنيات الحديثة بأهداف المجتمع من خلال رفع الوعي العام بأهمية التقنيات المختلفة في التنمية.

ج- البعد البيئي والمكاني:

البعد المكاني: الترتيب العملي للإقليم بإدماج:

.المستوى الريفي.

.المستوى الحضري.

.المستوى الجهوي.

البعد البيئي: الاستعمال العقلاني للفضاءات والموارد في إطار السياسة الوطنية
لتهيئة الإقليم المبنية أساسا على الديمومة.

المطلب الثالث: المؤتمرات الدولية للتنمية المستدامة

تُعَدّ التنمية المستدامة اليوم من أهمّ الأمور العالمية (زرنوخ، 2005 - 2006)، إذ تهدف إلى ضمان التوازن البيئي من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يضمن استمراريتهما للأجيال القادمة. وهي تتماشى مع المفهوم الجديد للتنمية المستدامة، الذي يقوم على تحسين وتطوير سبل عيش الأفراد دون تعريض النظم البيئية للخطر، باعتبارها أدوات حيوية لا غنى عنها لتكاثر وبقاء جميع الكائنات الحية على الأرض. ويجب أن ترتكز هذه الأهداف على أسس متينة ضمن إطار محدد يُسمى "المجال"، وهو الفضاء الطبيعي الذي تُمارس فيه جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تُشكّل تدخلات مباشرة. ولتحقيق تنمية متكاملة ومتوازنة، قائمة على مبادئ التنمية المستدامة، بذل العديد من الباحثين جهودًا لتطوير نظريات وأسس تضمن نموًا شاملاً ومتوازنًا لجميع مجالات هذا التخصص (لعشبي، 2008).

أ- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية:

يُعتبر أكبر مؤتمر دولي يُعنى بالمشاكل البيئية. عُقد المؤتمر في ستوكهولم، السويد، في الفترة من 5 إلى 16 يونيو/حزيران 1972، وحضره ممثلون عن 114 دولة، والعديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وخلص المؤتمر إلى عدد من التوصيات، أهمها:

-ندعو الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث.



-ندعو إلى إنشاء صندوق خاص لتمويل المشاريع البيئية.

-ندعو وكالات الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء برنامج دولي للتثقيف البيئي.

ب- مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر:

كينيا، نيروبي، 19 أوت إلى 9 سبتمبر 1977. حضر هذا المؤتمر 500 مندوب من 94 دولة لمناقشة مشكلة التصحر. وأصدر المؤتمر عدداً من التوصيات، من بينها:

-يوصي بالحفاظ على الغطاء النباتي الموجود.

-يجب على كل منظمة دولية ووكالات الأمم المتحدة وضع خطة عمل موازية للجهود الدولية في مجالاتها.

ج- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية:

عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في جوان 1992، وكان هدفه حماية الأرض من الكوارث البيئية. حضره ممثلون من 178 دولة وأكثر من 100 رئيس دولة وحكومة. وطُرحت مفاهيم جديدة ومعقدة، مثل استنفاد طبقة الأوزون والاحتباس الحراري، على جدول أعمال قمة ريو.

د- مؤتمر جوهانسبرغ للتنمية المستدامة:

عُقد في جنوب أفريقيا، في الفترة من 26 أوت إلى 4 ديسمبر 2002، وأقرّ مؤتمر جوهانسبرغ للتنمية المستدامة بضرورة وضع معايير عملية لحماية مصائد الأسماك، ووضع خطة لتوفير المياه النظيفة للمجتمعات المحرومة.

كما أنشئ صندوق تضامن عالمي لتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية.

المحور الثاني: التنمية المستدامة وتهيئة الإقليم في الجزائر

تشهد الجزائر حاليًا نموًا سكانيًا متواصلًا، مما أدى إلى نمو حضري متسارع، تجلّى في توسع ملحوظ للمناطق الحضرية. ويعزى ذلك إلى مشاريع التنمية التي تنفذها الحكومة والقطاع الخاص في جميع القطاعات، والتي تهدف إلى تلبية مختلف متطلبات المواطنين واحتياجاتهم المتزايدة.

ولهذا السبب، تتخذ الدولة التخطيط العمراني أساسًا لتحقيق الأهداف العاجلة في جميع مدن الجزائر وعلى امتداد ترابها الوطني.

لذا، يركز هذا الفصل على واقع التخطيط العمراني في الجزائر ومراحل تطوره، متطرقًا إلى عدد من القضايا، منها:

ما المقصود بالتخطيط العمراني؟ ما أهدافه وأدواته؟ ما هي السياسة التي تنتهجها الجزائر في هذا الصدد؟

سنعالج أهداف وأدوات التخطيط العمراني، ثم السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية في الجزائر وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: أهداف وأدوات التخطيط العمراني

ظهر مفهوم التخطيط العمراني في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي في الاتحاد السوفيتي، وتطور في الدول الرأسمالية. إلا أن تعريفه يختلف من بلد إلى آخر، تبعًا للنظام الاجتماعي ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بحسب الدكتور تيجاني البشير، يُعرّف التخطيط الحضري بأنه "شكل من أشكال التدخل المباشر، من خلال الأفكار أو الدراسات، وأساليب التنفيذ والإنجازات، لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية على المستوى الإقليمي أو الوطني." (بشير، 2000، صفحة 84).



تناول الدكتور تيجاني البشير في كتاباته الحديثة حول التخطيط المكاني الوطني التخطيط الحضري بمعناه الحديث، وعرفه بأنه "إدارة عامة تُنظّم الجوانب الجغرافية والبشرية والاقتصادية للبيئة، بهدف تحقيق التوازن بين التخطيط المكاني والتخطيط الشامل، وتحقيق سعادة الناس من خلال تشييد المرافق اللازمة واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وتوفير فرص العمل والسكن والخدمات العامة لهم (التيجاني، 2004)

تُعتبر أهداف التخطيط الحضري وسيلةً للتنمية طويلة الأمد والرفاه الاقتصادي في جميع النظم الاقتصادية. وفي جميع الأحوال، تُنقذ التخطيط الحضري من قِبَل السلطات السياسية، التي تضع أهدافها الخاصة وتُحدّد توجهاتها وتمويلها لتحقيق أهداف مُحدّدة. وهذه الأهداف هي:

-تنظيم سلطة الدولة.

-التوزيع الرشيد للأنشطة الاقتصادية وتقسيمها. التكامل الإقليمي وتحديد البيئة الاقتصادية الوطنية.

تلبية تطلعات الشعب.

زيادة الدخل القومي والإنتاج المحلي.

البيئة وحمايتها.

تُشكل هذه الأهداف جزءًا من السياسة الوطنية العامة. ومع ذلك، لبعض المناطق، كالمناطق الهامشية، أهداف محددة، تهدف عادةً إلى تجاوز عزلتها من خلال وضع برامج خاصة. (محمد، 1990 - 1991، صفحة 18)

لا توجد مناهج موحدة في التخطيط الحضري، بل تختلف من بلد إلى آخر، وفقًا للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، وكذلك من مرحلة إلى أخرى.

أدوات وأدوات التخطيط الحضري هي:

-الدولة: وهي السلطة العليا في الدولة، والتي تتخذ أهم القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتبع الدولة أدوات أخرى، مثل:

-العاصمة.

-الخطط والبرامج، مثل: الخطط الوطنية والإقليمية والبلدية.

-مراكز التنمية المستوحاة من السياسات الاقتصادية الإقليمية.

-سياسات اللامركزية والمشاريع الكبرى للبنية التحتية والمرافق العامة الوطنية.

- يوفر المعلومات الإحصائية اللازمة لإعداد وتنفيذ التخطيط الحضري، كما يساعد على فهم الكثافة السكانية والمعدلات الديموغرافية وتطور الكثافة السكانية والهجرة. (لعروق، 1999، صفحة 110)

المطلب الثاني: السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية في الجزائر

مرت السياسة الوطنية للتهيئة الإقليمية في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين:

أ- المرحلة الأولى 1963-1978:

يمكن تلخيص تنمية التراب الوطني خلال هذه الفترة على النحو التالي:

اعتمدت الدولة الجزائرية خططاً وبرامج اقتصادية هامة، باستخدام الأموال والمؤسسات العامة أو التابعة للدولة، في إطار الاقتصاد (زمام، 2002، الصفحات 176 - 177) الاشتراكي المخطط مركزياً. ونتحدث تحديداً عن الخطط الاقتصادية الوطنية، مثل الخطة الثلاثية 1967/1969، والخطة الرباعية 1970/1979، والخطة الرباعية الثانية 1974/1977، بالإضافة إلى برامج هامة مثل مشروع السد



الأخضر الذي يهدف إلى مكافحة التصحر من خلال التشجير، وبرامج نزع ملكية الأراضي الزراعية، ومشروع إنشاء 1000 قرية زراعية.

ب- المرحلة الثانية 1980-2000:

أعدت الخطة الوطنية للتنمية في البلاد عام 1979 من قبل وزارة التخطيط والعمران المنشأة حديثاً، واستمدت أهدافها التنموية من الميثاق الوطني. تزامن ذلك مع إعداد الخطة الخمسية الأولى عام 1980/1985. وفي عام 1984، أُطلق هيكل إداري جديد، مما أدى إلى زيادة عدد الولايات من 26 ولاية عام 1974 إلى 48 ولاية.

وتم تعزيز التخطيط العمراني بموجب قانون التخطيط العمراني رقم 03/87 المؤرخ 12 يناير 1987.

المطلب الثالث: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

للحفاظ على نظم دعم الحياة، وضمان توافر بيئة صحية ودفع انتشار الازدهار قدماً، فإن ذلك يستلزم إتباع منهاج متعدد النواحي. لهذا حظيت التنمية المستدامة باهتمام دولي وإقليمي ومحلي (رجدال، 2009 - 2010، صفحة 112). خصصت وزارة المالية إطاراً مالياً قدره 36.5 مليار دينار لدعم التنمية المستدامة من خلال تنفيذ المشاريع التالية، في إطار برنامج النمو والتخطيط الإقليمي:

1. مشروع حماية السواحل.
2. مشروع حماية التنوع البيولوجي.
3. تنفيذ المشروع البيئي.
4. العمل على التخطيط البيئي والإقليمي.

5. مشاريع توفير مياه الشرب.
6. تحسين البيئة الحضرية.
7. جهود لإنشاء 600 ألف مؤسسة قادرة على توفير ما لا يقل عن 6 ملايين فرصة عمل بحلول عام 2020.
8. تم إنجاز أكثر من 10 مدافن نفايات في المواقع الأثرية المهمة في البلاد، وذلك في إطار حزمة التحفيز الاقتصادي.
9. وضع خطة تنمية ساحلية في إطار خطة عمل التنمية المتوسطة.
11. تدابير لحماية التراث الثقافي الأثري، مثل قصبة الجزائر، وقصر وهران، وداي قسنطينة، وموقع بني مزاب.

***مخطط تهيئة الإقليم 2010-2025 يُعتبر المخطط الوطني للتهيئة العمرانية**
المادة الأساسية والخام المشكّلة لهذا القانون المعدّ من طرف مركزي دراسات وبحوث وطنيين بالشراكة مع مركز بحث فرنسي، من أهم مبادئ الشمولية وتحقيق المشاركة الفعلية لكافة الأطراف الفاعلة، ولامركزية التسيير وتجنب ونبذ احتكار جميع المبادرات والمسؤوليات في إدارة مركزية لا مفصلية. لهذا الغرض جاء قانون 02/10 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج.ر عدد 61. المادة 2 منه تنص: تلتزم كل القطاعات الوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والمحلية باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والعمل بها في إعداد كل مشاريعها ومخططاتها.

حيث يجسّد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل وذلك في آفاق 2010-2025، فطُرحت من خلاله ملفات متعلّقة بالديمقراطية، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعدية والبيئة،



ويشكّل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتوزيع أماكنها، فهو إذن بمثابة أداة إستراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، وبهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ هذا المخطّط يحدّد المقاييس التالية وذلك اعتمادا على الأهداف الأساسية الموكلة إليه:

- الشغل العقلاني للمجال الوطني.
- وضع قنوات للهياكل القاعدية بصفة منسّقة وتعيين التجهيزات الكبرى.
- توزيع المخطّطات المعدّة للسكان، والأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.
- تقييم الاستغلال العقلاني للموارد البشرية.
- حماية التراث الإيكولوجي والثقافي والتاريخي الوطني.

* المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء سنة 2000 بموجب قانون رقم 11/90 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 والذي تضمن في مادته 94 إنشاء حساب تخصيص خاص رقم: 302-067 عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعبر عن ذهنية جديدة من حيث إنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الاقتصادي الحر والمسؤول عن اختياراته وذلك باستعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار.

حسب المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000. يهدف المخطط إلى: تحسين مستوى الأمن الغذائي، ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص، تحسين المستوى المعيشي،... الخ.

* المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2003 هو نوع من الامتداد الطبيعي للمخطط الوطني للتنمية الريفية، يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة والمهمشة، يمثل مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلال الفلاحي في الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وفي هذه الظروف ثم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية عن طريق الاستثمار وهي تقوم على

فكرة " مشروع جوارى للتنمية الريفية" إن الهدف من هذه الفكرة التي يشارك فيها الجميع هو تحديد المحور الاقتصادي العام للمجموعات الريفية الذي يأتي ليعزز ويدعم المجهودات المبذولة لتطوير الأسر في أقاليمها. وحسب المادة 91 من قانون الولاية 07/12 فإن المجلس الشعبي الولائي يبادر إلى تشجيع التنمية الريفية.

الخاتمة:

مع الأنظمة والأدوات والتدابير والبرامج التي وُضعت منذ بداية التسعينيات، أصبح من الصعب تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، نظرًا لمحدودية وتشتت الرؤية التصميمية للفضاء الوطني، بكل خصائصه الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والبيئية وخصوصيته. يضاف إلى ذلك تفاعل عوامل أخرى تُبرز الاختلافات بين مختلف مناطق البلاد.

أصبح من الضروري أن تُرسي الدولة سياستها في التنمية المستدامة على منظور علمي شامل يُراعي الخصوصيات الوطنية والخارجية، وأن تُنشئ إطارًا مؤسسيًا يجمع جميع السياسات الراسخة، ويعالج التحديات والتطلعات المشتركة.

التوصيات:

- وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة ويكرس هذا النص مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة والإسهام في إنجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة،
- تجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن وتعزيز حضور الدولة وتطبيق القانون،
- تحديد إطار مؤسسي وتنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم.



- التقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل والاستشارة القائمة على التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة.
- وإنشاء مرصد للمدينة يتولى تخطيط سياسة المدينة ومتابعة تنفيذها.

المصادر والمراجع:

الكتب:

- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم. (2006). التنمية وحقوق الانسان. الاسكندرية: المكتب الجامعي.
- التيجاني بشير. (2000). التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- التيجاني بشير. (2004). تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع.
- حسين محمد حسين. (1996). تنمية المجتمعات المحلية. دون دار نشر.
- خالد مصطفى قاسم. (2007). ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. القاهرة: جامعة الدول العربية.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2000). اتجاهات جديدة في التنمية. الاسكندرية، كلية التجارة، القاهرة: جامعة الاسكندرية.
- ف. دولاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين. (2000). مبادئ التنمية المستدامة. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م.

المذكرات الجامعية:

- لمياء بن رجدال. (2009 - 2010). النظام القانوني للطاقة المتجددة في الجزائر في اطار التنمية المستدامة. مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع قانون الأعمال كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر. الجزائر.

- بشير باي محمد. (1991 - 1990) التخطيط المحلي والتهيئة العمرانية واقع وآفاق- بلدية سكيكدة- مذكرة نهاية تربص -الجزائر، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر.
- ياسمين زرنوخ. (2005 - 2006). اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر- مذكرة. 23. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خروبة: جامعة الجزائر.
- محمد الهادي لعروق. (مارس، 1999). التوسع الحضري وانتاج المدن في الجزائر. دورية دولية (3)، صفحة 110.

المجلات:

- الطاهر لعشيري. (جوان، 2008). التهيئة الاقليمية واشكالية التنمية في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية دورية دولية علمية محكمة، تصدرها جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، صفحة 96.
- مصطفى طلبة. (2006). الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. الدار العربية للعلوم.
- نور الدين زمام. (2002). السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (المجلد 1). دار الكتاب العربي.

النصوص القانونية:

- . قانون 82-02 المؤرخ في 6 فيفري سنة 1982 المتعلق برخصة البناء، تجزئة الأراضي قانون 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.
- . قانون 88/02 المؤرخ في: 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق: 12 جانفي 1988، المتعلق بالتخطيط، الجريدة الرسمية رقم 2 مؤرخة في 13 يناير 1988.
- . قانون 01-20. المؤرخ في: 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 77 مؤرخة في 15 ديسمبر 2001.
- . قانون 03/03 مؤرخ في: 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية يشمل مخطط التهيئة السياحية، الجريدة الرسمية رقم 11 مؤرخة في 19 فبراير 2003.



- . قانون رقم 10/03 مؤرخ في: 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة
- . قانون المدينة 06/06 الصادر 12 صفر عام 1427 الموافق ل 12 مارس 2006، الجريدة الرسمية عدد 15.
- . قانون المدينة 06/06 الصادر 12 صفر عام 1427 الموافق ل 12 مارس 2006، الجريدة الرسمية عدد 15.
- قانون 02/10 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، جريدة رسمية عدد 61.